ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية الحقوق
College of Rights

Reform of the United Nations between reality and ambition

Dr. Radi Muhammad Ali Hadi Al-Baldawi
Department of Law, Imam University College, Balad, Iraq
tujr@tu.edu.iq

Article info.

Article history:
- Received 15 Jan 2023
- Accepted 27 Feb 2023
- Available online 1 June 2023

Keywords:
- Reform.
- The United Nations.
- The Organization.
- The Charter.

Abstract: There are many doubts about the ability of the United Nations to carry out its tasks in light of the current international situation, despite the achievements it has made in settling many crises, as well as its failure in other crises, especially when it collides with the barrier of national sovereignty of the state and this matter is reflected in the role of the organization in settling many of international and regional conflicts, despite all the failures, it is still considered the focal point in settling international and regional problems, especially in the humanitarian fields, and is also a basis for constructive cooperation between global societies through conferences, agreements and assistance in many different fields such as combating poverty and epidemics and working to encourage Development in all countries, protection of the environment, non-proliferation of nuclear weapons...etc.

Therefore, it is necessary to call for the reform of the United Nations Organization, noting that the demand for reform is not a spur of the moment, but rather appeared in the sixties of the last century to the present day, from several international governmental and non-governmental organizations, states and national movements, as the organization itself realized this as the General Assembly issued a resolution Requires a review of the Charter of the United Nations in 1974 AD, in order to activate the role of the United Nations and strengthen the authority of international public opinion, and calls for reform were issued by the secretaries-general of the organization through their annual reports . Based on the foregoing, the necessary reforms must be carried out for the organization, in order to achieve its goals in maintaining international peace and security, developing international cooperation and respect for human rights.

© 2023 TUJR, College of Right, Tikrit University

اصلاح الامم المتحدة بين الواقع والطموح

أ.م.د. رضي محمد علي هادي البلداوي
قسم القانون، كلية الامام الجامعة، بلد، العراق
tujr@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٥/ كانون الثاني / ٢٠٢٣
- القبول : ٢٧ / شباط / ٢٠٢٣
- النشر المباشر : ١ / حزيران /٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية :
- الإصلاح.
- الامم المتحدة.
- المنظمة.
- الميثاق.

الخلاصة: هناك الكثير من الشكوك حول قدرة الامم المتحدة القيام بمهامها في ظل الوضع الدولي الراهن، على الرغم من الانجازات التي حققتها في تسوية العديد من الازمات، وكذلك فشلها في ازمات اخرى، وبالأخص عند الاصطدام بحاجز السيادة الوطنية للدولة وهذا الامر ينعكس على دور المنظمة في تسوية العديد من الصراعات الدولية والإقليمية، على الرغم من كل الاخفاقات فهي لاتزال تعد نقطة الارتكاز في تسوية المشكلات الدولية والاقليمية خصوصا في المجالات الانسانية، كما تعد اساس للتعاون البناء بين المجتمعات العالمية من خلال المؤتمرات والاتفاقيات والمساعدات في العديد من المجالات المختلفة مثل مكافحة الفقر والاوبئة والعمل على تشجيع التنمية في كل البلدان وحماية البيئة وحظر انتشار الاسلحة النووية... الخ.

عليه لابد من الدعوة الى اصلاح منظمة الامم المتحدة، علما ان المطالبة بالإصلاح ليست وليدة اللحظة وانما ظهرت في الستينات من القرن الماضي الى يومنا هذا، من عدة منظمات دولية حكومية وغير حكومية ودول وحركات وطنية، أذ ان المنظمة نفسها ادركت ذلك من خلال اصدار الجمعية العامة قرارا يقضي بإعادة النظر في ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٧٤م، لاجل تفعيل دور الامم المتحدة وتعزيز سلطة الراي العام الدولي، وصدرت دعوات الاصلاح من قبل الامناء العامين للمنظمة وذلك من خلال تقاريرهم السنوية.

بناء على ما تقدم لا بد من اجراء الاصلاحات اللازمة للمنظمة، لأجل تحقيق اهدافها في الحفاظ على السلم والامن الدوليين وتنمية التعاون الدولي واحترام حقوق الانسان.

© ٢٠٢٣, كلية الحقوق، جامعة تكريت

المقدمة :

ا ُنشأت الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لانقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب عام ١٩٤٥م، أذ تعاهدت الدول المؤسسة بان تجعل المجتمع الدولي امناً وتعيش كل شعوب العالم عيش كريم ومتطور اجتماعيا واقتصاديا، وكانت اهم اهدافها هو حفظ السلم والامن الدولين، والتأكيد على احترام الحقوق الاساسية للانسان، وتعزيز احترام القانون الدولي، الا ان العالم اليوم يختلف عن العالم الذي تصوروه المؤسسون الذين ارسوأ قواعد ميثاق الامم المتحدة.

لو امعنا النظر الى المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة لوجدنا واقع دولي جديد يختلف عن الواقع الذي كان يقوم عليه النظام القديم, فكان له الاثر الواضح في جميع المجالات الدولية،

والاقتصادية، والقانونية, والامنية، مما ادى الى ظهور تحديات وازمات جديدة متمثلة بالنزاعات الداخية والتهديدات البيئية وزيادة الاعمال الارهابية.

اما المرحلة الحالية يتجلى فيها بوضوح عدم الاستقرار وانتشار النزاعات في مختلف قارات العالم، وهذا يؤكد عجز الامم المتحدة عن القيام بدورها في حفظ السلم والامن الدوليين، وبعد مرور (٧٧عاماً) على تاسيس الامم المتحدة نرى تضارب المصالح الذي ينبأ بمزيد من النزاعات الدينية والقومية والعرقية والذي يبين الفارق الكبير بين الواقع والطموح.

اهمية البحث:

تتعلق اهمية البحث في مصير الامم المتحدة لما تمر به في الوضع الراهن ونظرا للفرق الشاسع بين المبادى التي اسست عليها المنظمة وبين ما تمارسه بعض الدول، وبالاخص الدول الكبرى في ازدواجية التعامل مع القضايا الدولية، الذي ادى الى اخفاق الامم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين.

اشكالية البحث:

في ظل المخاطر والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي وتشابك المصالح وتزايد عدد الدول، فهل يمكن تفعيل دور الامم المتحدة والنهوض بها من جديد في مشاريع اصلاحها، ام ان الاصلاح يبقى طموحا ويصعب القيام به.

هيكلية البحث:

نتناول في البحث بيان مبررات اصلاح الامم المتحدة ونقاط القوة والضعف في مبحث اول، ونتطرق الى مقترحات ومبادرات اصلاح الامم المتحدة ومعوقاته في مبحث ثاني، وننهي البحث بخاتمة تتضمن استنتاجات ومقترحات.

منهجية البحث:

أعتمدنا في هذا البحث المنهج التاريخي لتسهيل وصف المراحل التاريخية والاحداث الدولية التي أثرت على نشأة الامم المتحدة، فضلاً عن المنهج الاستقرأئي الذي يساعدنا في تحليل وتفسير وأستقراء التطورات الدولية، من خلال عملية تحليل قانوني وسياسي لقرارات منظمة الامم المتحدة، والخلل الذي في هيكلية اجهزتها الرئسية وهيمنة الدول الكبرى.

المبحث الاول

مبررات الاصلاح ونقاط القوة والضعف

عجزت الامم المتحدة عن القيام بدورها في حفظ الأمن والسلم في العديد من مناطق العالم الملتهبة , واصبح واضحاً ان الامم المتحدة فقدت حيادها واستقلالها وامست اداة في يد الدول الكبرى التي وضعت العقبات امامها وبما لا يتعارض مع مصالحها , فتدهورت مكانة هذة المنظمة وبالخصوص بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي وظهرت عالمية القطب الواحد وهيمنة الولايات المتحدة على قرار المنظمة الدولية , ادى ذلك الى اضطرابات ونزاعات قومية وعرقية ودينية, وخلقت المشكلات الاقليمية التي خلفتها الحرب الباردة, فضلاً عن انتشار الفقر والاوبئة وزيادة عدد اللاجئين, وسنبين هذا الموضوع في مطلبين: الاول هو مبررات اصلاح الامم المتحدة, وفي المطلب الثاني نبين نقاط القوة والضعف في الامم المتحدة .

المطلب الأول / مبررات اصلاح منظمة الامم المتحدة .

هناك مبررات كثيرة تجعل من اصلاح الامم المتحدة ضرورة ملحة تتعلق في عمر المنظمة ,"أن وضوح الخلل في نصوص الميثاق والاليات المستخدمة في تحقيق اهدافها, وتتعلق بها من ناحية الضغوط المتسارعة لعملية العولمة الناجمة عن الانجازات العلمية وتطبيقاتها التكنلوجية , خاصةً في مجال الاتصال والنقل والمعلومات, او بتغيير هياكل وموازين القوى في النظام الدولي من ناحية اخرى"[١], وسنبين هذة المبررات تباعا:

١ – هناك العديد من المبادئ العامة والقواعد التي تضمنها الميثاق تخضع الى تفسيرات شتى , تؤدي الى ازدواجية المعايير التي تطبقها الامم المتحدة, ومن هذة القواعد حق الدفاع الشرعي عند رد العدوان, وقاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية, وعدم انتهاك حقوق الانسان ... الخ.

٢ – نص الميثاق على انشاء بعض الأجهزة الرئيسية انتفت الحاجة الى وجودها وذلك لأنتهاء الدور الذي كانت تقوم به, مثل جهاز الوصاية.

٣ – وجود العديد من الازمات التي تتسم بعالمية النطاق من حيث نشأتها واثارها ولا يمكن مواجهتها الا من خلال اتفاقات وبرامج تكون بأسلوب جماعي منسق ومن هذه المشكلات البيئة, واللاجئين, والحد من التسلح النووي, وتحرير التجارة والغذاء.

---

[١] حسن نافعة : الأمم المتحدة الى اين, مركز الحضارة للدراسات السياسية , ص١.

٤ – ادى انهيار المعسكر الاشتراكي الى ظهور مشاكل وازمات اقليمية كما في كمبوديا وكوريا وانغولا وقبرص... الخ, والتي هي من مخلفات الحرب الباردة كذلك زيادة مستوى الفقر الذي سيؤدي الى زعزعة الاستقرار, أذ ان اكثر من ربع سكان الارض يعيشون تحت خط الفقر.

٥ – تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية والتي تهتم بحقوق الانسان و حقوق المرأة والشركات متعددة الجنسيات," والأفراد والتنظيمات الشعبية في السياسات العامة المحلية و الخارجية كما عجزت بعض النظم عن حفظ الامن والنظام في بلادها بشكل انهارت معه سلطة الدولة وانتشرت اعمال السلب والنهب والاغتصاب, ولا شك ان هذا التطور يثير التسائل اما اذا كان الطابع الحكومي الخالص للأمم المتحدة ما زال مناسب للنظام الدولي الحالي "[١] .

٦ – "ضعف الجمعية العامة للأمم المتحدة في عشرات القضايا التي واجهتها منذ عام ١٩٤٥م وحتى اليوم, وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تعد ابرز تحدي امام المنظمة"[٢]

٧ – ان محكمة العدل الدولية المفترض فيها ان تكون بمثابة الجهاز القضائي للنظام الدولي "فلم تلعب سوى دور هامشي لعدم الاخذ بمبدء الاختصاص الألزامي واحجام معظم دول العالم عن الاعتراف بالاختصاص الالزامي للمحكمة من خلال اعلان اختياري"[٣].

٨ – "من اكبر العيوب التي تشوب مجلس الامن هي عدم ملائمة تشكيلته الحالية لخريطة موازين القوى الجديدة للنظام الدولي الراهن، لذا يمكن القول ان الوضع الحالي لا يعطي اي مبرر لاستمرار هذا التشكيل، فقد برزت قوى دولية جديدة تطالب بعضوية دائمة، فالدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية كالمانيا واليابان تحولت خلال فترة الحرب الباردة الى دول قوية اقتصاديا وعسكريا"[٤].

٩– استخدام القوة خارج اطار الامم المتحدة، والذي يوكد ذلك قرار مجلس الامن رقم (١٣٦٨) في ٢٠٠١/٩/١٢م اي بعد احداث ايلول بيوم واحد، "الذي يتضمن تفويضاً ضمنياً من طرف مجلس

---

[١] مقال منشور في موقع مركز السلام للثقافة الدبلوماسية, تاريخ الزيارة ٢ / ١ / ٢٠٢٣م.

[٢] عامر عيد: اصلاح الأمم المتحدة نقاط جوهرية, مقال منشور في جريدة اللواء الدولية, ٢٠١٦م, ص٧.

[٣] الشيخ عمي ولد الشيخ صيار : اصلاح الأمم المتحدة بين لغز الفيتو وهشاشة الرأي العام الدولي, رسالة ماجستير, كلية العلوم القانونية والاقتصادية, جامعة انواكشوط العصرية, ٢٠١٩م,ص١٠١.

[٤] نزيه علي منصور: الولايات المتحدة الامريكية ومواجهة الازمات الدولية في ضوء القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط١، ٢٠١٣م، ص٧٠٧.

الامن يقضي بالترخيص للولايات المتحدة الامريكية بالتدخل العسكري في افغانستان دون اي رقابة منه"[١].

المطلب الثاني / نقاط القوة والضعف

كان السبب في نشات الامم المتحدة هو الحفاظ على الاجيال المقبلة من ويلات الحروب, وعدم تكرار ماحدث في الحربين العالميتين , اما الان فالتحديات التي تواجه الامم المتحدة ليست الحروب وحدها وانما تتمثل " بالفقر والمرض المعدي والانحطاط البيئي والحرب والعنف ضمن الدول, وانتشار اسحلة نووية واشعاعية وكيمياوية وبايلوجية واحتمال استخدام هذه الاسلحة والارهاب والجريمة المنظمة فوق القومية , وهذه التهديدات هي من فاعلين من الدول وغير الدول , على امن البشر وامن الدولة سواء بسواء"[٢] . لمنظمة الامم المتحدة نقاط قوة وضعف في ثقلها الدولي, وهياكلها وقراراتها , سنبينها تباعا وفي فرعين :

الفرع الاول / نقاط القوة :

العالمية التي تتميز بها الامم المتحدة وشمولية ولايتها هي من اعظم نقاط القوة , والتي من خلالها توضع قواعد واسس العمل داخل المجتمع الدولي, وتبين الحقوق والواجبات وتحدد السلوك وفق متطلبات سيادة القانون للجميع , "الطابع العالمي للامم المتحدة وولايتها الشاملة يجعلان منها محفلا للحكومات فريدا من نوعة لاغنى عنه للتعرف على القضايا العالمية المستجدة والتفاوض بشأن نهج مشترك ازائها, واقرار ذلك النهج وتعبئة الطاقات لتنفيذ ما اتفق عليه من اجراءات, وقد حققت قدرة الامم المتحدة على عقد الاجتماعات نتائج مثيرة للجدل في ميادين واسعة التنوع تشمل التجارة والتنمية, والبيئة, وحقوق الانسان, والتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه, والمساواة بين الجنسين والسكان, فضلا عن الامن ونزع السلاح"[٣].

نلاحظ برنامج اليونسف برنامج دائم ويعد من نقاط القوة , كونه برنامج يركز نشاطه على رعاية الطفولة ومشاكل سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية لملايين الاطفال في جميع المناطق المحرومة, ويعمل على جمع المجتمع الدولي لدعم مثل هذه البرامج, "وكذلك قدرة الامم المتحدة على التعاون

---

[١] محمد علي مخادمة: الحرب الوقائية، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٣٥، العدد٢، ٢٠٠٨م، ص٣٨٣.

[٢] معهد استوكهولم لابحاث السلام الدولي : التسلح ونزع السلاح والامن الدولي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط١, ٢٠٠٥م, ترجمة حسن حسن وعمر الايوبي, اشراف سمير كرم, ص٩٧.

[٣] الوثائق الرسمية للامم المتحدة : تجديد الامم المتحدة برنامج الاصلاح, تقرير الامين العام, الدورة الحادية والخمسين, ١٩٩٧م, ص١٠.

الانمائي والمساعدة السياسية الوطنية من خلال الخبرة الفنية في جميع المجالات الانمائية ومالها من ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية, والامم المتحدة هي وحدها التي لديها امكانية تقديم الدعم لجميع الانشطة على تنوعها بدءاً من انشطة الاغاثة الانسانية او حفظ السلام وانتهاءاً بالانشطة الانمائية "[١].

ومن مظاهر نقاط القوة ايضا هو التقدم الذي احرزته الامم المتحدة في افريقيا من خلال دعم النمو الاقتصادي, والنجاح المتميز في ادارة الانتخابات , وتطوير عمل الحكومات , ومكافحة الارهاب ومواجهة اعمال العنف الذي هو من صفات التطرف,وتحسين الجانب الصحي, "وتقديم الدعم لجهود البلدان الافريقية في هذه المجالات من قبل المنظمات الاقليمة ودون الاقليمية والمجتمع الدولي بما فيه الامم المتحدة "[٢].

الفرع الثاني / نقاط الضعف :

يتضح ضعف الامم المتحدة من خلال الدور الذي قامت به اثناء الفترة الماضية وبالاخص في فترة الحرب الباردة وكان يوصف في ازدواجية تعامله مع الاحداث , مرة يكون متصلبا, ومرة عديم الفعالية في بعض الحالات , وزائد عن الحاجة في احيان اخرى,"والحقيقة ان الحرب الباردة قد اثرت على اداء الامم المتحدة برمتها بدءا من الاولويات البرنامجية الى الطرائق التنظيمية وادارة شؤون الموظفين"[٣].

واجهت الامم المتحدة خلال فترة الحرب الباردة عشرات الازمات التي تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين, وبالاخص الازمات التي تستخدم فيها القوات المسلحة, بحيث ادرك المجتمع الدولي بان الامم المتحدة غير قادرة على حل المشاكل الدولية وخاصة المتعلقة بالقطبين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي), والتي كادت ان تؤدي الى انقسامها وعجزها عن اتخاذ اي قرار اتجاه اي موضوع خطير.

من نقاط الضعف ايضا هو تحول جهود الامم المتحدة التي هدفها حفظ السلم والامن الدوليين, الى مساعدة الدول في التحول الديمقراطي والوفاق الوطني والمساعدات الانسانية والتي اصبحت من الوسائل التي تنتهك فيها السيادة الوطنية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول, وفضلا عن ذلك نجد ان موارد منظمة الامم المتحدة لاتكفي لسد حاجات المهام المطلوب منها القيام بها.

---

[١] تجديد الامم المتحدة برنامج الاصلاح, المصدر السابق, ١٩٩٧م, ص١١.

[٢] الوثائق الرسمية للامم المتحدة : الجمعية العامة ومجلس الامن, اسباب النزاع في افريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها, تقرير الامين العام, الدورة السبعون, ٢٠١٥م, ص٤.

[٣] تجديد الامم المتحدة : برنامج الاصلاح , مصدر سابق , ١٩٩٧م , ص١١.

لانريد الخوض في كل عوامل ضعف الامم المتحدة لان اكثر واقعها وعملها يتمثل في تحقيق مصالح الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن, وانما نؤكد على الامم المتحدة بعد انتهاء الازمات التي تلت الحرب الباردة والتي معانات قسم منها مستمر لحد الان, الى ان تعيد الخطط التي تجعلها اكثر فعالية في تحقيق الاهداف التي أنشات من اجلها وايجاد هيكلية وادارة تجعلها اكثر تماسكا واستجابة في اداء واجباتها والقيام بمهامها التي نص عليها الميثاق.

المبحث الثاني

مقترحات ومبادرات اصلاح الامم المتحدة ومعوقاته

تنوعت وتعددت المقترحات الخاصة بتطوير منظمة الامم المتحدة, ومن خلال البحث يتبين ان المقترحات تصنف وفقا لمصادرها, قدم منها من قبل الامناء العامين او من الدول الاعضاء , او من المنظمات الحكومية وغير الحكومية, او التي توجد في مؤلفات وتقارير الخبراء والدارسين والباحثين, او تصنف المقترحات على الاساس الوظيفي كالتي تصدر من خلال واجب المحافظة على السلم والامن الدوليين, او التي تتعلق في المسائل الانسانية والاقتصادية ... الخ.

اما المعوقات التي تواجه الاصلاح, اهمها عدم اقرار المقترحات, فضلا عن تحفظ الدول الدائمة العضوية لانها ترى الاصلاح سيحد من سيطرتها على المنظمة, وكذلك تحفظها حول كيفية ومقدار الاصلاح, ولبيان هذا الموضوع سنتناوله في مطلبين, الاول يخص المقترحات والمبادرات, اما المطلب الثاني نتكلم فيه عن معوقات الاصلاح.

المطلب الأول / مقترحات الاصلاح واهم المبادرات

الفرع الاول / مقترحات الاصلاح:

اهم مظاهر الاصلاح هو في اعادة النظر في ميثاق الامم المتحدة الذي لم يعدل منذ نشأته الا في عام ١٩٦٥م وكان تغييرا بسيطا في عدد اعضاء مجلس الامن وعدد اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي, رغم تغير الوضع الدولي الراهن والتحولات السياسية والاقتصادية والعلمية الكبيرة عما كانت عليه عند اقرار الميثاق,"اضافة الى تعزيز العلاقة بين الاجهزة الرئيسية للامم المتحدة لاسيما بين كل من مجلس الامن والجمعية العامة, ومجلس الامن ومحكمة العدل الدولية, اضافة الى ضرورة اصلاح مجلس

الامن وهو حجر الاساس في اي عملية اصلاح شاملة قد تعرفها منظمة الامم المتحدة"[١].سوف نبين اهم مقترحات الاصلاح, وكما يلي:

١ – بما ان ميثاق الامم المتحدة لم يشهد اي تعديل منذ نشأته مع استثناءات بسيطة, وظهور العديد من المستجدات الدولية فلابد من اعادة النظر في الميثاق, وذلك لتكن المبادىء والقواعد التي اثبتت انها تخضع لتفاسير مختلفة وتتسبب في ازدواجية التعامل التي تطبقها الامم المتحدة, ومن اهمها هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية "الذي يستوجب توضيح حدود العلاقة بين الشان الداخلي والشان الخارجي, خصوصا في حالة وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان, وحق الدفاع الشرعي عن النفس, والى اي مدى يتفق هذا الحق مع سياسة الحروب الاستباقية او الوقائية التي تنتهجها الادارة الامريكية, وغير ذلك من المباديء والقواعد العامة التي يتضمنها الميثاق"[٢].

٢ – تحديد الميثاق للحالات المهددة للسلم والامن الدوليين, واعادة النظر في المواد التي تتعلق بالسلطة الانفرادية لمجلس الامن,"ذلك لان الميثاق اغفل مسالة تحديد مجالات او حالات التهديد بالسلم والامن بشكل واضح ودقيق ولو على سبيل المثال وفقا لما هو منصوص عليه في المادة (٣٩) من الميثاق, ولاشك مثل هذا التحديد سوف يمكن المجلس من التصرف بمرونة في اطار تكييفه للظروف المحيطة بكل حالة"[٣].

٣ – تعزيز علاقة الجمعية العامة بمجلس الامن من خلال اعادة النظر فيها, لان المجلس هو المسؤول الاول عن حفظ السلم والامن وليس الوحيد, لان الميثاق خول الجمعية العامة مناقشة اي مسالة تخص الامن الدولي, علما ان "المادة (١٢) من الميثاق منعت الجمعية العامة عن تقديم اي توصية عندما يباشر مجلس الامن سلطاته ازاء نزاع او موقف دولي الا اذا طلب منها المجلس ذلك"[٤], لكن الحرب الباردة وسعت من سلطات الجمعية العامة بعد تبني قرار (الاتحاد من اجل

---

[١] د. حساني خالد : منظمة الامم المتحدة بين واقع الانحراف ومتطلبات الاصلاح, دراسات قانونية منشورة على شبكة الانترنت, تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/٢م.

[٢] حسن نافعة : اصلاح الامم المتحدة في نظام دولي متغير,مجلة الاردن للشؤون الدولية, العدد/١, المجلد/١, ٢٠٠٧م, ص٦٥.

[٣] نعيمة عميمر : الربط بين فكرة اصلاح الامم المتحدة بادخال تعديلات جوهرية وتحقيق التوازن المطلوب بين الجهازين: السياسي (مجلس الامن) والقضائي (المحكمة الجنائية الدولية), مداخلة في ندوة (المحكمة الجنائية الدولية– الطموح – الواقع – افاق المستقبل), اكاديمية الدراسات العليا , طرابلس, ليبيا, ١٠-٢٠٠٧/١/١١م, ص٥٠.

[٤] المادة (١٢) من ميثاق الامم المتحدة.

السلام) عام ١٩٥٠م فيما يخص كوريا, وعام ١٩٥٦م فيما يخص مصر, وعام ١٩٦٠م فيما يخص الكونغو, وذلك لعجز مجلس الامن بسبب الفيتو من اتخاذ اي قرار, وعليه لابد من اعادة النظر في هذه العلاقة.

٤ – تفعيل دور محكمة العدل الدولية في حفظ السلم والامن الدوليين, وذلك من خلال النظر في القرارات التي تصدر من الاجهزة الرئيسية للامم المتحدة ومدى دستوريتها, وكذلك الاعتراف بالاختصاص الالزامي للمحكمة في حل النزاعات الدولية من جميع الدول, واخضاع مجلس الامن لرقابة محكمة العدل الدولية ومدى مطابقة قراراته للشرعية الدولية, وادراج نص في الميثاق يحق للدول الطعن في قرارات مجلس الامن.

٥ – اعادة النظر في تشكيلة مجلس الامن ليمثل طبيعة المجتمع الدولي الراهنة, فضلا عن الغاء حق الفيتو او تقييده او في تطبيق استعماله في صنع قرارات المجلس, وكما يلي :

أ – توسيع تشكيلة مجلس الامن بحيث يعكس الصورة الواقعية للمجتمع الدولي والقوى الحديثة فيه, وهناك العديد من الاقتراحات كلها تشترك في الاتفاق على توسيع العضوية في مجلس الامن, " غير انها تختلف في نسبة المقاعد المقترحة والتي تتراوح بين (٢١– ٣١) مقعدا, لكن العدد العام والمتفق عليه نسبيا هو زيادة عدد الاعضاء الى (٢٥) مقعدا توزع بين ثلاث فئات من الدول الاعضاء (اعضاء دائمة – اعضاء شبه دائمة –اعضاء غير دائمة)"[١], وكذلك نجد "كل المقترحات التي تقدمت بها الدول والخبراء ومراكز الابحاث المتخصصة لم تلقى قبولا عاما مابين الدول الدائمة العضوية الحالية واغلبية الثلثين من الدول الاعضاء, وهو شرط دخول اي تعديل للميثاق حيز النفاذ"[٢], ادى عدم الاتفاق الى تقديم مشاريع لتوسعة تشكيلة مجلس الامن, اهمها تشكيل لجنة رفيعة المستوى من قبل الامين العام الاسبق (كوفي عنان) عام ٢٠٠٤م للبحث في التحديات الراهنة وسبل مواجهتها, الا ان هذه اللجنة لم تتمكن من الاتفاق, باستثناء اتفاقها على العدد الاجمالي للمقاعد وهو(٢٤) مقعدا, حيث توزع هذه المقاعد بالتساوي على الاقاليم الرئيسية الاربع, يخصص لكل منها (٦) مقاعد, لكنها اختلفت في كيفية توزيع هذه المقاعد الاضافية.

ب – اصلاح صنع القرار في مجلس الامن, ليس من المعقول ان تقف دولة واحدة ضد ارادة المجتمع الدولي والغاء اي مشروع جماعي لتمتعها بحق الفيتو, لعدم مطابقته مصلحة احد الدول الدائمة العضوية

---

[١] – حسن نافعة : العرب واصلاح مجلس الامن, ورقة عمل, مجلة المستقبل العربي, العدد/٣١٦, ٢٠٠٥م, ص١١٧.

[٢] المادة (١٠٨) من ميثاق الامم المتحدة.

او احد حلفائها, ولهذا "اتفقت اغلب الاقتراحات على ضرورة تقييد استخدام حق النقض الفيتو, بحيث يقتصر استخدامه بشكل محدود في اطار الفصل السابع من الميثاق, ووضع ضوابط لاستخدامه, وامكان ابطاله في حالة التصويت الايجابي لاغلب الدول الاعضاء في مجلس الامن, مع امكان الغاء هذا الحق بتصويت اغلب الثلثين في الجمعية العامة"[١].

٦ – منح الجمعية العامة صلاحيات اوسع للحد من قرارات مجلس الامن وبالاخص في المواضيع الدولية العالمية, والاخذ بقرار الجمعية اذا بلغ التصويت فيها الثلثين, او اذا بلغ الاغلبية البسيطة بوقف العمل بقرار مجلس الامن, عندما يتعلق القرار بمكافحة الارهاب وحقوق الانسان ونزع السلاح, كي لايتخذ وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٧– اعادة ترتيب مجلس الوصاية واعتباره منتدى دولي تمارس فيه الدول الاعضاء دورها في الحفاظ على سلامة البيئة الدولية, وحماية المناطق التي تعد ارثا للانسانية جمعاء,مثل اعالي البحار والفضاء الخارجي.

٨ – اضافة جرائم الارهاب الى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بعد ان يوضع تعريف جامع ومانع للارهاب والابتعاد عن تعاريفه الفضفاضة.

الفرع الثاني / مبادرات الاصلاح:

سنتناول في هذا الفرع وبشكل موجز اهم مبادرات الاصلاح, وهي : المبادرة الاولى التي تقدم بها الامين العام بطرس غالي, والمبادرة الثانية التي تقدم بها الامين العام كوفي عنان, وسنبينها تباعا:

اولا : مبادرة الامين العام بطرس غالي : بعد انتهاء الحرب الباردة بنيت الامال في الاصلاح والتغيير في الامم المتحدة, فقدم الامين العام بطرس غالي توصيات مهمة لتعزيز قدرة الامم المتحدة في ضوء احكام الميثاق وقد سميت هذه التوصيات ب(خطة السلام), والتي تؤكد على الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام والحفاظ عليه, وتاتي اهمية هذه المبادرة لانها تمثل جهد حقيقي يتضمن رؤية شاملة يمكن فيها حفظ السلام في اطار ميثاق الامم المتحدة, "بالنظر الى الاطر التي حددها الامين العام, يمكن ملاحظة ان بطرس غالي لايرى دور الامم المتحدة يقتصر على صنع السلام بعد حدوث النزاع, ولكن يجب ان يكون دورها اولا الحيلولة دون حدوث الصراع او توسعه من خلال الدبلوماسية الوقائية ومن ثم صنع

---

[١] الاخضر بن طاهر : حق الاعتراض الفيتو النظرية والتطبيق, ط١, دار الخلدونية, الجزائر, ٢٠١٠م, ص٢٨٢.

السلام بحل النزاع وياتي بعدها دور حفظ السلام من خلال عمليات الامم المتحدة واخيرا العمل على دون تكرار النزاع مرة اخرى عن طريق بناء السلام"[١].

تتضمن الدبلوماسية الوقائية لمنع وقوع الصراع, العديد من الاجراءات اهمها :

١ – الانذار المبكر من خلال تطوير اجهزة رصد وتحليل المعلومات المتاحة, لاتخاذ اجراءات المواجهة للمخاطر المحتملة.

٢ – تبادل المعلومات بانتظام ووضع نظام يضمن تدفق المعلومات بحرية وتقليل مخاطر الاحتكاك.

٣ – التعرف على وجهة نظر كل من اطراف النزاع قبل تفاقم المخاطر.

٤ – نشر قوات دولية وقائيا بناءا على طلب احد اطراف النزاع بالنسبة للازمات الداخلية او الدولية, وقد يكون طلب من طرف واحد تستجيب له الامم المتحدة لنشر قوات دولية على اراضيه للوقاية من خطر محتمل .

٥ – انشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود بموافقة الطرفين, او في جهة واحدة .

ولاجل صنع السلام في هذه المبادرة , يجب العمل على تنفيذ مايلي :

١ – اعتبار فتوى محكمة العدل الدولية في اي نزاع ملزمة لجميع الاطراف بعد طلب الفتوى.

٢ – تعزيز دور الوكالات المتخصصة والتنسيق بينها باعلى المستويات, وتحسين ظروف الصراع ومايحيط به من اسباب ادت اليه.

٣ – حماية الدول من الاثارالتي سببتها العقوبات الاقتصادية والجزاءات من خلال ايجاد نظام مالي تضعه الامم المتحدة.

٤ – تنفيذ المادة (٤٣) من الميثاق, ويكون للام المتحدة دور كبير في صنع السلام من خلال تنشيط دور لجنة الاركان وتوفير كل ماتحتاج اليه.

اما الحفاظ على السلام يقصد به الامين العام هو "عمليات الامم المتحدة في الميدان, والتي يتم من خلالها نشر افراد عسكريين او شرطة او مدنيين تابعين للامم المتحدة بهدف حفظ السلام وتوسيع امكانات منع تجدد النزاع"[٢], ومن اسس السلام التي اقترحها بطرس غالي في حفظ السلام هي : –

---

[١] صابرين عبد الرحمن القريناوي :دور الامم المتحدة في النظام الدولي, دراسة مقارنة, من انتهاء الحرب الباردة حتى احداث ١١/ايلول/٢٠٠١م, ومن احداث ايلول ٢٠٠١م الى ٢٠٠٧م, رسالة ماجستير, كلية الحقوق والادارة ،جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠٠٨م, ص٧٩.

[٢] حسن نافعة : الامم المتحدة في نصف قرن, دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥م, المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب,الكويت, ١٩٩٥م, ص٤٢٠.

١- موافقة جميع الاطراف.

٢- عدم التمييز.

٣- عدم استخدام القوة الا دفاعا عن النفس.

ثانيا : مبادرة الامين العام كوفي عنان : يقول الامين العام كوفي عنان : "لاسبيل لنا لنتمتع بالتنمية بدون الامن, ولا بالامن دون التنمية ولن نتمتع باي منهما بدون احترام حقوق الانسان"[١], وشخص الامين العام كوفي عنان التحديات التي تواجه الامم المتحدة, بما يلي :-

١- الفقر والحرمان من الحقوق يعد من تحديات حقوق الانسان.

٢- التمييز الطافي والطبقي الذي يعتبر الناس اقل قدرة واستحقاقا من اصحاب السلطة بسبب الدين او القومية او اللون او الراي السياسي.

٣- الصراع المسلح , والتشريد القسري والاغتصاب والاخفاء والتدمير وقتل المدنيين.

٤- الافلات من العقاب, وهو عدم معاقبة مرتكبي الجرائم.

٥- انعدام الديمقراطية من خلال تهميش الاقليات والنساء والضعفاء.

٦- ضعف المؤسسات لايمكن معه انشاء نظم عدالة قوية وعادلة في البلدان.

واكد الامين العام كوفي عنان على سبل المعالجة للتحديات اعلاه متمثلة فيما ياتي :-

١- منع تحول الارهاب الى حقيقة, من خلال وضع تعريف واضح للارهاب, وابرام معاهدات جامعة ضد الارهاب, وتعزيز الوفاء لدى الدول بالتزاماتها في هذا المجال.

٢- تقوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ادارة اسلحة الدمار الشامل (البايلوجية والكيمياوية).

٣- انشاء لجنة بناء السلام واعتبارها هيئة جديدة في الامم المتحدة, لاحلال السلام الدائم.

٤- التنمية التي تضمن تخفيض نسبة الفقر , ومكافحة الاوبئة والامراض, وتنفيذ التعليم الالزامي للاطفال, وتخفيف عبء الديون عن الدول النامية.

٥- استخدام تقنيات تقلل من انبعاث غازات الاحتباس الحراري, واقامة منظومة للانذارالمبكرللتحذير من اخطار الطبيعة.

اما اهم مقترحات اصلاح مجلس الامن في هذه المبادرة هي :-

---

[١] الوثائق الرسمية للامم المتحدة: الجمعية العامة : في جو من الحرية افسح صوب تحقيق التنمية , والامن وحقوق الانسان للجميع, تقرير الامين العام كوفي عنان, الدورة التاسعة والخمسون, عام ٢٠٠٥م, ص٣.

١- فسح المجال لمشاركة الدول المساهمة بالامم المتحدة ماليا وعسكريا ودبلوماسيا في اتخاذ القرارات المتعلقة باصلاحها, وخاصة تلك الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام والمساهمة بنسبة عالية في الميزانية.

٢- ان يؤدي الاصلاح الى مشاركة دول العالم الثالث في عمليات صنع القرار.

٣- ان لا يؤدي الاصلاح الى الاخلال بفاعلية وكفاءة مجلس الامن.

٤- ان يزيد من الطابع الديمقراطي في مجلس الامن وان يكون اكثر خضوعا للمساءلة.

وقدم مقترحين لاصلاح هيكلية مجلس الامن :

يقضي المقترح الاول : بانشاء (٦) مقاعد دائمة جديدة ليس لها حق النقض و(١٣) مقعدا غير دائمة لمدة سنتين غير قابلة للتجديد, مع تقسيم تلك المقاعد على اربعة اقاليم, وكما يلي:

المنطقة الاقليمية	المقاعد الدائمة المستمرة	المقاعد الدائمة الجديدة	المقاعد الجديدة لمدة سنتين	المجموع
افريقيا	٠	٢	٤	٦
اسيا	١	٢	٣	٦
اوربا	٣	١	٢	٦
الامريكيتان	١	١	٤	٦
المجموع	٥	٦	١٣	٢٤

اما المقترح الثاني : يقضي بعدم انشاء اي مقاعد دائمة جديدة, ولكن انشاء فئة جديدة من (٨) مقاعد لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد و(١١) مقعدا غير دائم جديد لمدة سنتين غير قابلة للتجديد, مع تقسيم تلك المقاعد على المناطق الاقليمية الرئيسية وكما يلي :

المنطقة الاقليمية	المقاعد الدائمة المستمرة	المقاعد المقترحة القابلة للتجديد ومدتها ٤ سنوات	المقاعد الجديدة المقترحة غير الدائمة لمدة ٢ سنة سنتين غير قابلة للتجديد	المجموع
افريقيا	٠	٢	٤	٦
اسيا	١	٢	٣	٦
اوربا	٣	٢	١	٦
الامريكيتان	١	٢	٣	٦
المجموع	٥	٨	١١	٢٤

المطلب الثاني / معوقات الاصلاح

الاقتراح والمطالبة بالاصلاح لايكفي, الا اذا اعتمدنا مبدأ الاقرار بنظر الاعتبار, "الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن متحفظة جدا على اصلاح الامم المتحدة, فهي ترى ان ذلك سيحد من سيطرتها على اجهزة المنظمة, لذلك فهي تفضل بقاء الوضع كما هو مع بعض التعديلات والتغييرات البسيطة"[١]. وسنبين هذه معوقات الاصلاح تباعا :

الفرع الاول / اختلاف الاراء حول اصلاح مجلس الامن :

نرى كل دولة تتبنى افكارا اصلاحية وحسب مايخدم مصالحها الخاصة, "فعلى سبيل المثال تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى ابقاء الاحادية القطبية والتفرد بالزعامة الدولية, وعدم السماح بقيام قطب ثاني سواء دولة او تجمع من الدول, اما دول العالم الثالث والتي تتميز بالفقر والعوز تسعى الى الغاء ديونها والحصول على المساعدات في اطار الامم المتحدة, ومن هنا كانت ترى ان الاصلاح الذي يعكس تطلعاتها هو الذي يضمن لها القدر الاكبر من الديمقراطية والتمثيل الحقيقي العادل لها واستقلاليتها"[٢], وعليه سنبين الرؤى والمواقف المتباينة في المجتمع الدولي ازاء الاصلاح في مجلس الامن :

اولا / مواقف الدول دائمة العضوية :

نلاحظ اقرار هذه الدول بوجوب الاصلاح, فهي بنفس الوقت لاتريد اصلاحا يؤثر على هيمنتها, وابرز مثال على ذلك هو رفض الولايات المتحدة التعديل على حق النقض الفيتو ولا تمانع من زيادة اعضاء مجلس الامن, ولذلك هي تدعم طلب كل من المانيا واليابان في حصولهما على العضوية الدائمة,اما بريطانيا فلها نفس الموقف الامريكي, اما فرنسا تريد اصلاحا تحافظ فيه على مكانتها الدولية, اما الموقف الروسي فهو يؤيد نظام دولي لا تهيمن عليه اي قوة ولا تفرض فيه ارادات ليست محل توافق دولي, ونلاحظ الصين لم ترحب بطلب اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن.

ثانيا : مواقف التجمعات الاقليمية :

اهم هذه التكتلات هي مجموعة الدول الاربع (المانيا – واليابان – والبرازيا – والهند), والتي تعمل جاهدة للحصول على العضوية الدائمة في مجلس الامن, فلقى تاييد البعض ومعارضة البعض الاخرفي داخل اقاليمها وخارجها, "فعلى سبيل المثال يواجه طلب البرازيل بمعارضة معظم دول امريكا اللاتينية

---

[١] محمد دامو : منظمة الامم المتحدة في ظل تحولات النظام الدولي التحديات والمعوقات, موقع العلوم القانونية, ٢٠١٣م.

[٢] امال بيدي : اصلاح منظومة الامم المتحدة في مجال التعاون والشراكة مع الجهات الفاعلة, اطروحة دكتوراه, كلية الحقوق, جامعة الجزائر, بن يوسف بن خدة, ٢٠١٤م, ص٥٠.

ابرزها الارجنتين, اما اليابان فهي تحضى بتاييد اغلب دول اوربا الشرقية والغربية, وتواجه معارضة كبيرة من قبل كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والصين, اما الهند فهي تحظى بتاييد كبير من الولايات المتحدة الامريكية, ونجدها تواجه معارضة شديدة في المقابل من باكستان, ويعود ذلك الى ان كثير من هذه الدول لايعود عليها الاصلاح بالنفع المباشر , نجدها غير متحمسة لفكرة توسيع المجلس, من باب عدم الانصاف والمساواة وهو ماجعل ايطاليا والارجنتين وباكستان على سبيل المثال لاتوافق على مجموعة الدول الاربع الذي لايعود عليهم بنتائج مباشرة"[١].

ثالثا / مواقف الدول الافريقية والنامية :

ما يعاب على هذه الدول ومواقف الدول العربية بشكل خاص هو عدم وجود اتفاق بشان الدولة التي تكون من الدول دائمة العضوية, "ان هذا الاهتمام يكاد يكون محصورا بصفة رئيسية حتى الان في مصر التي وضعت هدف الحصول على مقعد دائم ضمن الاهداف الرئيسية لسياستها الخارجية منذ عام ٢٠٠٤م, ورغم ذلك لم يحصل اي تنسيق او دعم عربي حتى الان لزيادة فرصة مصر في هذا المجال"[٢].

مع ماتقدم نجد هناك صعوبة المعايير لاختيار الدول المراد انضمامها الى مجلس الامن وتتمثل هذه المعايير بما يلي:-

"١ – المساهمة المالية والعسكرية والدبلوماسية في مهام الامم المتحدة والمشاركة الفعالة في عملية حفظ السلام.

٢ – ان يكون العضو الجديد ممثلا للقطاع الاكبر من اعضاء الامم المتحدة حتى يزيد ذلك من ديمقراطية القرار والقدرة على محاسبة مجلس الامن"[٣].

الفرع الثاني/ معوقات تتعلق بتعديل الميثاق والفيتو والامن الجماعي :

الصعوبات القانونية التي ترتبط بالميثاق, والصعوبات الموضوعية التي ترتبط بالارادة الحقيقية لدى الدول الكبرى وتحقيق الاصلاح المقترح واستعدادها للتخلي عن جزء من امتيازاتها والسماح لدول فاعلة بان تتقاسم معها الواجب والحق, وسنبين ذلك كما يأتي :-

---

[١] فرج عصام بن جليل :مجلس الامن الدولي دراسة في الاختصاص القانوني والسياسي ومظاهر اختلاله ومعوقات اصلاحه في ظل المتغيرات الدولية, رسالة ماجستير, كلية الاداب والعلوم, جامعة الشرق الاوسط, الاردن, ٢٠١٧م, ص٩٣-٩٤.

[٢] فرج عصام بن خليل : المصدر السابق, ص٩٤.

[٣] امال بيدي : مصدر سابق, ص٥١.

اولا : معوقات تعديل الميثاق وحق النقض الفيتو :

ان مطالب الاصلاح طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة (١٠٨) التي تنص "على ان اي تعديل يستوجب موافقة ثلثي اعضاء الجمعية العامة متضمنة موافقة الدول الخمس الاعضاء الدائميين في مجلس الامن"[١].

فاذا تناولنا حق الفيتو على سبيل المثال, السؤال هنا هل تتنازل الدول دائمة العضوية عن هذا الحق الى اية دولة تسعى للانظمام الى مجلس الامن والسبب في ذلك مصالح تلك الدول, "ومن هذا المنطلق يتضح مدى صعوبة تحقيق اي اصلاحات او تعديلات في الميثاق التي لا تتوافق مع مصالح ورؤى وتوجهات الدول دائمة العضوية , حيث ترى هذه الدول انه في حالة استمرار اوضاع مجلس الامن على ماهي عليه اليوم مجرد اداة لتحقيق مصالحها واهدافها الخاصة"[٢].

ثانيا : المعوقات التي تتعلق بالامن الجماعي:

استفراد مجلس الامن بالقيام بمهام الامم المتحدة يجعل دورها محدود, وهذا يعني عدم تحقيق الاصلاح هو عدم تثمين دور الامم المتحدة واعتبارها مجرد اداة لتغطية التجاوزات الصادرة من الدول المتمتعة بحق الفيتو, "كل ماسبق يؤكد ان المجتمع الدولي بشكل عام والدول الكبرى بشكل خاص لم تبدا بعد في اتخاذ اية خطوة ملموسة عن طريق اي تحرك فعال في اتجاه تطوير الامن الجماعي وبما انه لايوجد تحرك دولي جدي اتجاه تشكيل قوة دولية , فانه يمكن القول والحديث عن تطوير دور مجلس الامن في هذا المجال يبقى بلا مضمون حقيقي"[٣].

مما تقدم يتبين ان الاصلاح يتحقق في حال تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والا سوف تفشل كل مساعي الاصلاح, وعليه فان مشكلة الاصلاح لاتكمن في تشخيص العلل ومواطن الضعف ولا في تعدد المقترحات, وانما تكمن في عنصر الارادة السياسة الدولية الصادقة والمجردة من المصالح الضيقة.

في هذا البحث كان اكثر ماتحدثنا عنه هو مجلس الامن بالدرجة الاولى والجمعية العامة بالدرجة الثانية, اما باقي اجهزة الامم المتحدة كان الحديث حولها بشكل بسيط, ولم نتطرق الى الاصلاح فيها بصورة دقيقة, لان اصلاحها يتعلق في هيكلها الاداري فضلا عن الامور المالية وصعوبة الحصول عليها .

---

[١] **المادة (١٠٨) من ميثاق الامم المتحدة.**

[٢] فرج عصام بن جليل : مصدر سابق , ص٩٥.

[٣] فرج عصام بن جليل : المصدر السابق , ص٩٦.

الخاتمة:

اولا : الاستنتاجات : توصلنا في هذا البحث الى النتائج التالية :-

١ – ان الامم المتحدة اصبحت بحاجة الى الانعاش المؤسساتي والتجديد لمواجهة التحديات المتمثلة بالامن الجماعي, والامراض الوبائية, وتغير المناخ, والصراعات والنزوح, وهذا يتجاوز قدرة الدولة الواحدة, وبحاجة الى جهود المجتمع الدولي باسره.

٢ – بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور عالم القطب الواحد, ادى الى ظهور النزعة القومية بدرجة عالية وعلى مستوى كل شعوب العالم.

٣ – عدم امكانية تشكيل جيش دولي قوي ومنسجم, وفق المادة (٤٣) من الميثاق من قبل المجتمع الدولي,لان الدول الكبرى سوف تفرض سيطرتها على هذا الجيش وعلى هيئة الاركان.

٤ – تحول مجلس الامن الى اداة لتحقيق مصالح الدول الكبرى.

٥ – لابد من الرقابة الفعلية على قرارات مجلس الامن, عن طريق محكمة العدل الدولية والدول الاطراف في الامم المتحدة, وبيان مطابقتها للميثاق من عدمه.

٦ – تزايد عدد اعضاء الامم المتحدة الى مايقارب (٢٠٠) دولة ولم يؤثر ذلك على هيكلية مجلس الامن.

٧ – عدم مطابقة تهديدات السلم والامن الدوليين, والاعمال التي تشكل خطرا عليه, واجراءات الردع المنصوص عليها في الميثاق.

٨ – اقتراح الاصلاح يعني تعديل الميثاق, ولا يمكن ان يكون التعديل الا بموافقة الاعضاء الدائمون, ولا يمكن ان تتنازل هذه الدول عن امتيازاتها في الفيتو وهو نقطة الاصلاح الاساسية.

ثانيا : المقترحات:

١ – على الامم المتحدة ايجاد مصادر تمويل تغطي انشطتها في حفظ السلم والتنمية كي لا تظهر اثارا ضارة على المساهمين الاساسيين في المنظمة, من اجل الحفاظ على حقوق الانسان, ومنع الحروب, والسعي الى تحقيق التنمية المستدامة.

٢ – ايجاد تعريف جامع ومانع للامن العالمي, وبيان الاعمال المخلة بالامن, وتعديل الميثاق وفقا لمتطلبات مكافحة هذه الاعمال.

٣ – على المجتمع الدولي الاعتراف للدول دائمة العضوية بمكتسباتها الواردة في الميثاق والعمل على ان يكون حق النقض مقيدا.

٤ – عقد قمة دولية تخص الحوكمة العالمية الشاملة, ومعالجة القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي, وذلك لتعزيز واعادة الثقة في المؤسسات المتعددة الاطراف.

٥ – العمل على وضع جرائم الارهاب من ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية, ووضع تعريف جامع ومانع لهذه الجريمة.

٦– انشاء منظمات شبيهة بالامم المتحدة في الاقاليم الرئيسية, ولها نفس الاجهزة, من اجل وضع الحلول لاكثرالتحديات في تلك الاقاليم, والابتعاد عن الهيمنة التي تتمتع بها الدول دائمة العضوية من خلال اجهزة الامم المتحدة.

المصادر

١– الاخضر بن طاهر : حق الاعتراض الفيتو النظرية والتطبيق, ط١, دار الخلدونية, الجزائر, ٢٠١٠م.

٢– الشيخ عمي ولد الشيخ صيار : اصلاح الأمم المتحدة بين لغز الفيتو وهشاشة الرأي العام الدولي, رسالة ماجستير, كلية العلوم القانونية والاقتصادية, جامعة انواكشوط العصرية, ٢٠١٩م.

٣– امال بيدي : اصلاح منظومة الامم المتحدة في مجال التعاون والشراكة مع الجهات الفاعلة, اطروحة دكتوراه, كلية الحقوق, جامعة الجزائر, بن يوسف بن خدة, ٢٠١٤م.

٤– د. حساني خالد : منظمة الامم المتحدة بين واقع الانحراف ومتطلبات الاصلاح, دراسات قانونية منشورة على شبكة الانترنت, تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/٢م.

٥– حسن نافعة : الأمم المتحدة الى اين, مركز الحضارة للدراسات السياسية.

٦– حسن نافعة : العرب واصلاح مجلس الامن, ورقة عمل, مجلة المستقبل العربي, العدد/٣١٦, ٢٠٠٥م.

٧– حسن نافعة : اصلاح الامم المتحدة في نظام دولي متغير,مجلة الاردن للشؤون الدولية, العدد/١, المجلد/١, ٢٠٠٧م.

٨– حسن نافعة : الامم المتحدة في نصف قرن,دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥م,المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب, الكويت, ١٩٩٥م.

٩- صابرين عبد الرحمن القريناوي : دور الامم المتحدة في النظام الدولي, دراسة مقارنة, من انتهاء الحرب الباردة حتى احداث ١١/ايلول/٢٠٠١م, ومن احداث ايلول ٢٠٠١م الى ٢٠٠٧م, رسالة ماجستير, ٢٠٠٨م.

١٠-عامر عيد: اصلاح الأمم المتحدة نقاط جوهرية, مقال منشور في جريدة اللواء الدولية, ٢٠١٦م.

١١- فرج عصام بن جليل :مجلس الامن الدولي دراسة في الاختصاص القانوني والسياسي ومظاهر اختلاله ومعوقات اصلاحه في ظل المتغيرات الدولية, رسالة ماجستير, كلية الاداب والعلوم, جامعة الشرق الاوسط, الاردن, ٢٠١٧م.

١٢- محمد دامو : منظمة الامم المتحدة في ظل تحولات النظام الدولي التحديات والمعوقات, موقع العلوم القانونية, ٢٠١٣م.

١٣- محمد علي مخادمة: الحرب الوقائية، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٣٥، العدد٢، ٢٠٠٨م.

١٤-نزيه علي منصور: الولايات المتحدة الامريكية ومواجهة الازمات الدولية في ضوء القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط١، ٢٠١٣م.

١٥-نعيمة عميمر : الربط بين فكرة اصلاح الامم المتحدة بادخال تعديلات جوهرية وتحقيق التوازن المطلوب بين الجهازين: السياسي (مجلس الامن) والقضائي (المحكمة الجنائية الدولية), مداخلة في ندوة (المحكمة الجنائية الدولية- الطموح – الواقع – افاق المستقبل), اكاديمية الدراسات العليا , طرابلس, ليبيا, ١٠-١١/١/٢٠٠٧م.

١٦-الوثائق الرسمية للامم المتحدة : تجديد الامم المتحدة برنامج الاصلاح, تقرير الامين العام, الدورة الحادية والخمسين, ١٩٩٧م.

١٧-الوثائق الرسمية للامم المتحدة: الجمعية العامة : في جو من الحرية افسح صوب تحقيق التنمية , والامن وحقوق الانسان للجميع, تقرير الامين العام كوفي عنان, الدورة التاسعة والخمسون, عام ٢٠٠٥م.

١٨- الوثائق الرسمية للامم المتحدة : الجمعية العامة ومجلس الامن, اسباب النزاع في افريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها, تقرير الامين العام, الدورة السبعون, ٢٠١٥م.

١٩-معهد استوكهولم لابحاث السلام الدولي : التسلح ونزع السلاح والامن الدولي, مركز دراسات الوحدة العربية, ترجمة حسن حسن وعمر الايوبي, اشراف سمير كرم , بيروت, ط١, ٢٠٠٥م,

٢٠-مقال منشور في موقع مركز السلام للثقافة الدبلوماسية, تاريخ الزيارة ٢/١/ ٢٠٢٣م.
٢١-ميثاق الامم المتحدة .

Sources

1- Al-Akhdar bin Taher: The right to object to the veto in theory and practice, 1st edition, Dar Al-Khaldoniyah, Algeria, 2010 AD.

2- Cheikh Ammi Ould Cheikh Sayar: reforming the United Nations between the puzzle of the veto and the fragility of international public opinion, master thesis, Faculty of Legal and Economic Sciences, Nouakchott Modern University, 2019.

3- Amal Beidi: Reform of the United Nations system in the field of cooperation and partnership with actors, PhD thesis, Faculty of Law, University of Algiers, Ben Youssef Ben Khadda, 2014.

4- Dr. Hasani Khaled: The United Nations between the reality of deviation and the requirements of reform, legal studies published on the Internet, the date of the visit 2/1/2023 AD.

5- Hassan Nafaa: The United Nations, Where to, Civilization Center for Political Studies.

6- Hassan Nafaa: The Arabs and Security Council Reform, a working paper, The Arab Future Magazine, Issue / 316, 2005.

7- Hassan Nafaa: Reforming the United Nations in a Changing International System, Jordan Journal of International Affairs, Issue / 1, Volume / 1, 2007 AD.

8- Hassan Nafaa: The United Nations in Half a Century, a study in the development of international organization since 1945 AD, the National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, 1995 AD.

9- Sabreen Abd al-Rahman al-Qarnawi: The role of the United Nations in the international system, a comparative study, from the end of the Cold War until the events of September 11, 2001 AD, and from the events of September 2001 AD to 2007 AD, master's thesis, 2008 AD.

10- Amer Eid: The reform of the United Nations is essential points, an article published in Al-Liwaa International Newspaper, 2016.

11- Faraj Essam bin Jalil: The International Security Council, a study in legal and political jurisdiction, manifestations of its imbalance and obstacles to reform in light of international changes, master's thesis, College of Arts and Sciences, Middle East University, Jordan, 2017.

12- Mohammed Damo: The United Nations Organization in light of the transformations of the international system, challenges and obstacles, Legal Sciences website, 2013.

13- Muhammad Ali Makhadmeh: Preventive War, Journal of Sharia Sciences and Law Studies, Volume 35, Number 2, 2008.

14- Nazih Ali Mansour: The United States of America and Confronting International Crises in Light of International Law, Al-Halabi Human Rights Publications, Lebanon, 1st edition, 2013 AD.

15- Naima Amir: Linking the idea of reforming the United Nations by introducing fundamental amendments and achieving the required balance between the two organs: the political (the Security Council) and the judicial (the International Criminal Court), intervention in a symposium (the International Criminal Court - ambition - reality - future prospects), Academy of Studies Olaya, Tripoli, Libya, 10-11/1/2007.

16- Official documents of the United Nations: The renewal of the United Nations reform program, report of the Secretary-General, the fifty-first session, 1997.

17- Official documents of the United Nations: General Assembly: In a larger atmosphere of freedom towards achieving development, security and human rights for all, Report of Secretary-General Kofi Annan, fifty-ninth session, 2005 AD.

18- Official documents of the United Nations: the General Assembly and the Security Council, the causes of conflict in Africa and the achievement of

lasting peace and sustainable development in it, report of the Secretary-General, the seventieth session, 2015.

19- Stockholm Institute for International Peace Research: Armament, Disarmament and International Security, Center for Arab Unity Studies, translated by Hassan Hassan and Omar Al-Ayoubi, supervised by Samir Karam, Beirut, 1st edition, 2005 AD,

20- An article published on the website of the Peace Center for Diplomatic Culture, the date of the visit 1/2/2023 AD.

21- Charter of the United Nations.